المؤتمر العلمي الثاني
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ- 2024م

تاريخ عناية الأمويين بالأسواق للرفع بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (41- 125هـ/661-742م)

بشرا عبد الله القدارو محمد عمر بشينة*

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

* البريد الإلكتروني: m.ebshina@asmarya.edu.ly

History of the Umayyads' Attention to Markets for the Improvement of Economic and Social Life (41-125 AH/661-742 AD)

Bashara Abdullah Al-Qaddar and Mohammed Omar Bashinah*

Department of History, Faculty of Arts, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

يستعرض البحث نماذج متعددة من الأسواق في العصر الأموي، مع التركيز على تأثيراتها الاقتصاديةوالاجتماعية. يتناول البحث كيفية تنظيم الأسواق وتنوع السلع المتاحة، ويبرز دورها في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية. يُظهر البحث أن الأسواق كانت مركزًا حيويًا للتفاعل الثقافي والاجتماعي، حيث ساهمت في تغيير العلاقات الاجتماعية وتعزيز مكانة النساء في التجارة. كما يناقش البحث تأثير الأسواق على نمو المدن وتطور البنية التحتية. يهدف البحث لدراسة كيفية تنظيم الأسواق ودورها في تعزيز الاقتصاد الأموي، واستكشاف كيفية تأثير الأسواق على الحياة الاجتماعية والعلاقات البشرية، وتصنيف الأسواق المختلفة في العصر الأموي، مثل الأسواق المحلية والدولية، وتوفير رؤى حول كيفية تأثير الأسواق في تشكيل الهوية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأموي. اعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج التاريخي السردي التحليلي بقدر المستطاع وقد نهج الباحثان فيه نهج الطريقة (APA). وقد نتج عن البحث عدة نتائج أهمها: بقيت الأسواق من دون بناء يحددها أو سقوف تغطيها حتى العصر الأموي فكان الأمويين اول من بني للأسواق أبنية مستقلة، وتأكيد واهتمام الخلفاء الأمويين وعمالهم بتوحيد المكاييل والأوزان، كنوع من الرقابة على الأسواق، وتعددت مهام المراقبون على الأسواق، وتطورت مع اتساع أركان الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، وأظهرت الأسواق في العصر الأموي نمواً ملحوظاً في حركة التجارة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد، وساهمت الأسواق في تطوير البنية التحتية للمدن، مثل الطرق والمرافق العامة، مما عزز من سهولة التنقل والتجارة.

الكلمات الدالة: الأسواق، الدولة الأموية،السلع، المحتسب، طرق القوافل.

Abstract

The research presents various models of markets during the Umayyad era, focusing on their economic and social impacts. It addresses how markets were organized and the diversity of available goods, highlighting their role in enhancing both internal and external trade. The research demonstrates that markets were vital centers for cultural and social interaction, contributing to changes in social relationships and enhancing the role of women in commerce. Additionally, it discusses the impact of markets on urban growth and infrastructure development. The aim of the research is to study how markets were organized and their role in boosting the Umayyad economy, exploring their effects on social life and human relations, classifying different types of markets during the Umayyad period, such as local and international markets, and providing insights into how these markets shaped the economic and social identity of Umayyad society. The researchers relied on a historical narrative analytical approach as much as possible, following the APA style. The research yielded several key findings, including that markets remained without defined structures or roofs until the Umayyad era, making the Umayyads the first to construct independent buildings for markets. It also confirmed the attention of Umayyad caliphs and their officials to standardize measures and weights as a form of market regulation. The roles of market overseers varied and evolved with the expansion of the Arab Islamic state during the Umayyad period. Furthermore, the markets exhibited significant growth in trade movement, contributing to economic enhancement and developing urban infrastructure, such as roads and public facilities, which facilitated trade and transportation.

***Keywords**: Markets, Umayyad state, Goods, Market overseer, Caravan routes.*

المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الهادي الأمين، أما بعد:

شهد العصر الأموي تطورًا كبيرًا في الأسواق ساهم في تشكيل الاقتصاد والمجتمع الإسلامي. كانت هذه الأسواق نقاط التقاء تجارية وثقافية، حيث تبادل الناس السلع والأفكار، حيث أسهمت الأسواق في تعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى زيادة النشاط الاقتصادي، ووفرت الأسواق مجموعة واسعة من السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، والحرف اليدوية، والبضائع المستوردة. وساعدت الأسواق في نمو المدن الكبرى مثل دمشق وبغداد، حيث أصبحت مراكز تجارية وثقافية. وقد أدى النشاط التجاري إلى توفير فرص عمل متعددة، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة، حيث كانت الأسواق مكانًا لتبادل الثقافات والأفكار، مما ساعد في تشكيل الهوية الثقافية للمجتمع، وساهمت الأسواق في تغيير العلاقات بين الأفراد، حيث تم تعزيز التواصل والتعاون بين التجار والمستهلكين، وهي عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت في تحسين مستوى الحياة وتعزيز التفاعل الثقافي بين مختلف فئات المجتمع.

أهمية الموضوع

- يساعد البحث في توضيح كيفية تطور النظام الاقتصادي في العصر الأموي، مما يسهم في فهم كيفية تأثير الأسواق على التجارة والاقتصاد.
- يكشف البحث عن كيفية تأثير الأسواق على الحياة الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة اليومية.
- يعكس البحث تنوع المنتجات والأسواق في العصر الأموي، مما يعكس التفاعل بين الثقافات المختلفة.
- يساهم في فهم التحولات التي شهدتها المجتمعات الإسلامية في تلك الفترة، وكيف شكلت الأسواق جزءًا من هذه التحولات.
- يمكن أن يوفر البحث رؤى حول كيفية تأثير الأسواق في التاريخ على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية.
- يعزز من الوعي التاريخي حول العصر الأموي كمرحلة مهمة في تاريخ الإسلام.
- يمكن أن تساعد النتائج المستخلصة من البحث في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

دوافع اختيار الموضوع

- من أهم أسباب الاختيار هو يمثل العصر الأموي مرحلة حيوية في التاريخ الإسلامي، حيث شهدت تطورًا كبيرًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- طلب من الأستاذ المشرف الكتابة عن هذا الموضوع
- لتوضيح الآثار الاقتصادية المترتبة على الرقابة الأسواق .
- جمع المعلومات ومعرفة دور الدولة في عمل موازنات بين رغبة التجار وتشكيل الأسواق.

الصعوبات التي واجهت البحث

- صعوبة التنقل بين المكاتبات داخل مدينة زليتن وخارجها .
- عدم وجود المصادر والمراجع التي تخدم البحث.

أهداف موضوع البحث

- يهدف البحث لدراسة كيفية تنظيم الأسواق ودورها في تعزيز الاقتصاد الأموي.

- استكشاف كيفية تأثير الأسواق على الحياة الاجتماعية والعلاقات البشرية.
- تصنيف الأسواق المختلفة في العصر الأموي، مثل الأسواق المحلية والدولية.
- دراسة تأثير التنوع الثقافي في الأسواق على المنتجات والسلع المتاحة.
- فهم التحولات الاقتصادية التي حدثت نتيجة لتطور الأسواق في تلك الفترة.
- توفير رؤى حول كيفية تأثير الأسواق في تشكيل الهوية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأموي.
- تقديم معلومات وبيانات قيمة للباحثين والمهتمين بدراسة التاريخ الإسلامي والاقتصاد.

منهجية البحث

اعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج التاريخي السردي التحليلي بقدر المستطاع وقد نهج الباحثان فيه نهج الطريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) حسب متطلبات المؤتمر العلمي الثاني لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ- 2024م.
والخطة المتبعة في البحث كالتالي:
مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع على النحوالآتي:
الفصل: الأول الأسواق قبيل الدولة الأموية

- المبحث الأول: تعريف السوق لغة واصطلاحا
- المبحث الثاني : السوق قبيل العصر الأموي

الفصل الثاني: صفات وألقاب مراقبي الأسواق في الدولة الأموية

- المبحث الأول: تطوير وتشكيل للأسواق
- المبحث الثاني: دور المحتسب في الرقابة على الأسواق وأسعارها
- المبحث الثالث: التجارة الخارجية ودورها في ازدهار الأسواق الداخلية

الفصل الثالث: نماذج من الاجراءات التي قام بها الأمويين والتي ساهمت في تغير الجانب الاقتصادي

- المبحث الأول أثر الأسواق على الجانب الاجتماعي
- المبحث أثر الأسواق على الجانب الاقتصادي

الفصل الأول: الأسواق قبيل الدولة الأموية

المبحث الأول: تعريف الأسواق لغةً واصطلاحاً

تعريف السوق في اللغةً:

السوق بضم السين مشددة ممدودة تذكر وتؤنث والجمع أسواق، أو سوقاً (ابن منظور، 1998: 369.3)، وتسوق القوم اتخذوا سوقاً، أو باعوا واشتروا (الفيروز آبادي، 1993: 157)، والسوق موضع المبيعات وهي السلع والأمتعة والعروض، التي يتبايع بها التجار في التجارة وقد سمي موضع المبيعات سوقاً لأنه تساق إليها الأشياء ويقع فيها البيع (الزمخشري، 1972: 468.1)، تصغير السوق سويقه أي تجارة، وتسمى السوق أيضاً.

تعريف السوق اصطلاحاً:

لا يقصد المؤرخون باصطلاح السوق مكاناً عيناً اتباع وتشتري فيه الأشياء، بل كل الإقليم الذي يكون فيه البائعون المشترون على اتصال حر يؤدي إلى مساواة أثمان السع التي من نوع واحد بسهولة وسرعة (ابن منظور، 1998: 371.3).

وهناك تعريف آخر للسوق حيث استعمل لفظ السوق في الأصل ليدل على مكان عام في مدينة يعرض فيه لبيع مواد المعيشة من مختلف السلع، ثم اتسع معنى هذا اللفظ فأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم علاقات أعمال وثيقة ويقومون بأعمال تجارية واسعة النطاق في سلعة من السلع (الجمال، 1986: 523-524).

المبحث الثاني: الأسواق قبيل العصر الأموي

أنشأ الرسول ﷺ سوقاً بالقرب من منازل المدينة، وكانت هذه الأسواق بداية لتطور عمراني استمر في المدن الإسلامية عبر العصور. كان سوق المدينة في عهد الرسول عبارة عن ساحة خالية من البناء، حيث أُتيح لأهل المدينة ممارسة التجارة. وكان السوق مكانًا حيويًا ومفتوحًا، يتمتع فيه الباعة بحرية الحركة دون أي عوائق.

أما أسواق "مدن الأمصار" في بداياتها، فكانت أيضًا أماكن مفتوحة بلا بناء أو سقوف، تُظللها الحصائر التي يستخدمها الباعة لحماية أنفسهم من حرارة الشمس، مما يعكس بساطة الحياة التجارية في تلك الفترة (التوحيدي، 2003: 63.1). يستخلص مما سبق أن النص يتحدث عن إنشاء الرسول ﷺ سوقًا بالقرب من منازل المدينة، مما يعكس أهمية التجارة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي الناشئ. يشير إلى أن هذه الأسواق شكلت بداية لتطور عمراني استمر عبر العصور في المدن الإسلامية، وقد تكون لدى الباحثان عدة قضايا مهمة في النص أولاها الموقع

والتصميم فإن السوق كان محاطًا بالمنازل، مما يسهل الوصول إليه ويعزز التفاعل الاجتماعي بين السكان، وكانت الساحة خالية من البناء، مما يوفر مساحة كبيرة للتجارة ويعكس روح الانفتاح والحرية، وأيضا قضية الحرية والمرونة فقد تمتع الباعة بحرية الحركة، مما يشير إلى نظام تجاري مرن يسمح بالتبادل الحر للبضائع والأفكار. هذه الحرية كانت ضرورية لنجاح التجارة وتطورها، وأيضاً بساطة الحياة التجارية فالأسواق في مدن الأمصار كانت أيضًا مفتوحة، تُظللها الحصائر فقط، مما يعكس بساطة الحياة التجارية في تلك الفترة. هذه التفاصيل تُظهر كيف كانت التجارة تعتمد على الموارد البسيطة والتعاملات المباشرة.

وأما التفاعل الاجتماعي في السوق، كان مكانًا حيويًا ليس فقط للتجارة، بل أيضًا للتواصل الاجتماعي وتبادل الأفكار بين الناس، مما يعزز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع.

كان سوق المدينة النبوية رمزًا للحركة الاقتصادية والتجارية خلال عهد الرسول ﷺ. فقد شهدت المدينة المنورة ازدهارًا تجاريًا ملحوظًا بعد هجرة المسلمين إليها (التوحيدي، 2003: 63.1).

كان المهاجرون يتمتعون بخبرة واسعة في التجارة، إذ كانوا من كبار تجار قريش، مثل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف. وقد تميزت أسواق المدينة بتنوع أصناف البضائع وعرض جميع مصنوعات المدينة. كانت أسواق المسلمين في المدينة تتمتع بمواصفات سوق المنافسة الكاملة، وفقًا لما حدده المختصون في هذا المجال، كما كانت مفتوحة للجميع دون فرض أي خراج[1] (الصالح، 1976: 359؛ الكعبي، 2010: 97.1))، ويستشف من النص السابق أنه يتناول دور المهاجرين في التجارة ونشاط الأسواق في المدينة المنورة، مع التركيز على خبراتهم ومساهماتهم في الحياة الاقتصادية.

وتسلط الفقرة الضوء على أهمية المهاجرين في تطوير التجارة في المدينة، وتسهم في فهم كيف أن أسواق المدينة كانت مركزًا حيويًا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، مما ساعد على بناء مجتمع قوي ومترابط.

كان نظام الأسواق في ذلك الوقت مشابهًا لنظام المساجد، حيث يُعتبر المكان الذي يشغله البائع ملكًا له حتى يغادره. وقد أكد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على هذا المبدأ بقوله: "الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مقعده فهو له حتى يعود إلى بيته أو ينهي بيعه." واستمر هذا النظام في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم (الكعبي، 2010: 97.1) ويتضح مما سبق أن نظام الأسواق في زمن الخلفاء الراشدين، وتبين كيف كان هذا النظام مشابهًا لنظام المساجد من

[1] **الخراج:** يفرض على الأرض التي صولح عليها المشركون مقدار معين من حاصلاتهم الزراعية أو من أموالهم.

حيث الحقوق والملكية، فتكونت لذا الباحثان تشابه نظام الأسواق والمساجد، ويشير النص أيضاً إلى أن نظام الأسواق في ذلك الوقت كان يشبه نظام المساجد في كيفية استخدام الأماكن. فكما أن المساجد تُعتبر أماكن عبادة مفتوحة للجميع، كانت الأسواق أيضًا مفتوحة للتجارة، مما يعكس أهمية كليهما في الحياة الاجتماعية وأما ملكية المكان فيؤكد النص على أن المكان الذي يشغله البائع في السوق يُعتبر ملكًا له حتى يغادره. هذا يعني أن البائع يمتلك الحق في استخدام المساحة التي اختارها لتجارة منتجاته، مما يوفر له الاستقرار والطمأنينة أثناء عمله حيث يُبرز النص قول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي أكد أن "الأسواق على سنة المساجد"، مما يعني أن هناك قواعد واضحة تنظم العمل في الأسواق، مشابهة لتلك التي تنظم العبادة في المساجد، وقوله "من سبق إلى مقعده فهو له" يشير إلى مبدأ الأسبقية، حيث يُعتبر المكان الذي يشغله البائع ملكًا له حتى ينهي عمله أو يعود إلى بيته. هذا يضمن عدم التنافس غير العادل بين البائعين وكذلك يشير النص إلى أن هذا النظام استمر في عهد الخلفاء الراشدين، مما يدل على أهميته وفاعليته في تنظيم الحياة التجارية. استمرارية هذا النظام تعكس التزام الخلفاء بالقيم التي تعزز من العدالة والمساواة في السوق.

الخلاصة إن النص سلط الضوء على تنظيم الأسواق في زمن الخلفاء الراشدين، مشيراً إلى مبدأ الملكية المؤقتة للمساحات التجارية وضرورة احترام الأسبقية. هذا النظام يعكس قيم التعاون والعدالة في المجتمع الإسلامي، ويعزز من فاعلية النشاط التجاري.

الفصل الثاني: تطور مراقبة الأسواق في الدولة الأموية

المبحث الأول: تطور وتشكيل الأسواق في الدولة الأموية

بدأت أولى محاولات بناء الأسواق بعد استلام الأمويين الحكم، خلال خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (41-60هـ/661-679م). فقد قام ببناء دارين في المدينة، اللتين اعتُبِرَتا أول أسواق تجارية محددة الموقع (الطبري، 1979: 219.5)، يتناول النص فترة بناء الأسواق خلال حكم الأمويين، مع التركيز على جهود الخليفة معاوية بن أبي سفيان في هذا المجال. ويتكون لدينا عدة نقاط أهمها: بداية بناء الأسواق حيث يشير النص إلى أن أولى محاولات بناء الأسواق بدأت بعد استلام الأمويين الحكم. هذه الإشارة تدل على أهمية التجارة في الدولة الأموية ودورها في تطوير الحياة الاقتصادية، عناية الخليفة معاوية بن أبي سفيان بالأسواق حيث يبرز النص دور الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-679م) كقائد مؤثر في تنظيم التجارة. هذا يعكس رؤيته الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد وتعزيز الاستقرار في المجتمع وأيضاً يتحدث النص عن بناء "دارين" في المدينة، مما يُعتبر

خطوة مهمة نحو إنشاء أسواق تجارية محددة. يدل هذا على التخطيط والتنظيم، حيث تم تحديد مواقع خاصة للتجارة بدلاً من الاعتماد على الأسواق العشوائية، وبهذا كانت أهمية الأسواق التجارية التي يُظهر النص كيف أن إنشاء الأسواق التجارية المحددة يعكس تحولاً في النظام الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز النشاط التجاري وتسهيل التبادل بين الناس. يعتبر هذا التوجه علامة على التحضر والتطور في الدولة الأموية.

قبل قيام الدولة الأموية، كانت الأسواق تقع على أطراف المدينة بالقرب من الصحراء. ولكن مع تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة، بدأ تطوير سوق المدينة المنورة من خلال بناء منشأتين، إحداهما تُعرف بـ "دار القطران" والأخرى بـ "دار النقصان"، حيث أمر بتأجير هذه المباني (الطبري، 1979: 222.5).

تبع زياد بن أبيه معاوية بن أبي سفيان في الاهتمام بإنشاء الأسواق، وبالأخص في البصرة، حيث شجع على تطويرها. من أبرز إنجازاته كان بناء "دار الرزق"، التي تضم مجموعة من الأسواق داخل دار واسعة تحتوي على أربعة أبواب. قد تكون هذه الدار موجودة مسبقًا، لكن زياد نظمها ووسعها، حيث كانت تعمل كمخزن كبير للطعام والمؤن (الكعبي، 2010: 97.1).

أمر زياد بن أبيه أصحاب الدكاكين في السوق بتثبيت ألواح خشبية أو حواجز من القصب على أبواب محلاتهم (ابن عبد الحكم، 1961: 136).

ازداد تطور الأسواق في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/ 675-705م)، حيث أصبحت تُعرف بالمجمعات التجارية المعروفة آنذاك بالقيساريات[1] (نجم، 2006: 439). كانت هذه المجمعات تضم العديد من الأسواق والمحلات، فمثلاً نجد في أسواق الفسطاط[2] (الحموي، د.ت، 4 .299) قيسارية العسل، وقيسارية الحبال، وقيسارية الكباش، وقيسارية عبد العزيز، التي كانت تُعرض فيها أقمشة من ولاية عبد العزيز بن مروان (27-86هـ/647-705م) على مصر. كما يشير تطور الأسواق وتنظيمها في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105- 125هـ/724-743م)، حيث من بداية

[1] **القيسارية:** هي منشآة مغلقة بالبوابات وتباع البضائع الفاخرة وبصفة خاصة الأقمشة، أو مبنى مربع الشكل يتخذ على هيئة الرواق ويضم غرفا ومخازن وحوانيت للتجاروكانت هذه المنشآت تستخدم أساسا للتجارة الكبيرة ولتجار الجملة، وفي أحيان كثيرة تتخصص القيسارية في التجارة في سلعة معينة وتحمل اسمها.

[2] **الفسطاط:** نسبة إلى فسطاط عمرو، وأمر عمرو بفسطاطه أن يُقوّض فإذا بيمامة قد باضت في أعلاه فقال: لقد تحرمت بجوارنا، أقِرّوا الفسطاط حتى تنقف وتطير فراخها، فأقر فسطاته ووكل به من يحفظه أن لا تهاج ومضى إلى الأسكندرية.

حكمه حتى نهايته تم تجهيز الأسواق بسقوف تجمع كل الحوانيت[1] (نجم، 2006: 197) والحرف[2] (نجم، 2006: 201؛ ابن الأثير، 1995: 240.4).

تشابهت الأسواق العربية في مظهرها العام، حيث كان معظمها مزودًا بسقوف لحمايتها من عوامل الطقس، بينما كانت هناك بعض الأسواق المكشوفة. على سبيل المثال، كانت هناك سوق مجاورة للمسجد في القيروان من جهة القبلة، وكانت تحتوي على سقف يجمع جميع الحوانيت والحرف. ومع ذلك، تعرضت هذه السوق للهدم والتدمير، فأصدر الخليفة هشام بن عبد الملك أمرًا بإعادة بنائها في عام (105هـ/724م) (الحسين، 2004: 202)، ويتضح من النص السابق أنه يستعرض ملامح الأسواق العربية وتفاصيل مهمة حول سوق القيروان، بالإضافة إلى جهود إعادة بنائها، حيث تشابه الأسواق العربية حيث يشير النص إلى أن معظم الأسواق العربية كانت تشترك في مظهر عام موحد، حيث كانت مزودة بسقوف لحمايتها من العوامل المناخية. هذا يعكس التخطيط والاهتمام بخلق بيئة تجارية مناسبة تحمي البائعين والمشترين، وأفصح النص عن وجود الأسواق المكشوفة فذكر أيضًا أن هناك بعض الأسواق كانت مكشوفة، مما يدل على تنوع أنماط الأسواق حسب الظروف المحلية والاحتياجات. هذا التنوع يعكس مرونة النظام التجاري في تلك الفترة، ومن الملاحظ أيضاً أن الهدم وإعادة البناءحيث يشير النص إلى تعرض السوق للهدم والتدمير، مما يعكس التحديات التي كانت تواجهها الأسواق في تلك الفترة. ومع ذلك، يُبرز النص أيضًا استجابة الخليفة هشام بن عبد الملك، الذي أصدر أمرًا بإعادة بناء السوق في عام 105هـ/724م. هذه الخطوة تدل على اهتمام الحكومة بالتجارية وتعزيز النشاط الاقتصادي.

أعاد الخليفة هشام بن عبد الملك تنظيم الأسواق، حيث تولى يزيد بن حاتم ترتيبها. تم توزيع الأسواق وفقًا للتخصص المهني، فأصبحت كل سوق مخصصة لنوع معين من الحرف أو البضائع. على سبيل المثال، كانت هناك أسواق مختصة بالصناعات مثل النحاس والفخار والزجاج، وتوزعت في المدينة بناءً على قربها من المواد الأولية أو الزبائن، بالإضافة إلى اعتبارات تتعلق بالضجيج والتلوث، مما أدى إلى الرغبة في إبعادها عن المناطق السكنية إلى أطراف المدينة (البلاذري، 1992: 145). ومما سبق، يتناول النص جهود الخليفة هشام بن عبد الملك في تنظيم الأسواق خلال فترة حكمه، مع التركيز على دور يزيد بن حاتم في هذا التنظيم.ويتركز على عدة نقاط وهي: إعادة تنظيم الأسواق حيث يُشير النص إلى أن الخليفة هشام بن عبد الملك قام بإعادة تنظيم الأسواق، مما يدل على أهمية

[1] **الحانوت:** هو دكان أو محل للتجارة .

[2] **الحرفة:** هي وسيلة الكسب من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها.

التجارة في الدولة وضرورة تحسين بيئة العمل التجاري لتلبية احتياجات المجتمع، وكذلك دور يزيد بن حاتم في مساعدة الخليفة حيث قام بترتيب الأسواق، مما يعكس وجود شخصيات كفؤة تسهم في إدارة الشؤون الاقتصادية. هذا يشير أيضًا إلى أهمية التخطيط الإداري في تعزيز النشاط التجاري، فكان توزيع الأسواق وفقًا للتخصص المهني حسب التخصص المهني، حيث أصبحت كل سوق مخصصة لنوع معين من الحرف أو البضائع. هذا التنظيم يزيد من كفاءة التجارة ويسهل على الزبائن الوصول إلى ما يحتاجونه، مما يعكس رؤية استراتيجية لتحسين الأداء الاقتصادي، ومن بين هذه التخصصات أن هناك أسواقًا مختصة بالصناعات مثل النحاس والفخار والزجاج. هذا التخصص يُظهر كيف كانت الأسواق تلبي احتياجات محددة وتساعد الحرفيين على التركيز في مجالاتهم، وأما إختيار الموقع له عدة إعتبارات ممتازة لخص أهمها في: توزيع الأسواق بناءً على قربها من المواد الأولية أو الزبائن، مما يعزز كفاءة الإنتاج والتوزيع. كما تم أخذ اعتبارات الضجيج والتلوث بعين الاعتبار، مما أدى إلى رغبة في إبعاد الأسواق عن المناطق السكنية إلى أطراف المدينة. هذا يعكس اهتمام الحكومة بصحة المواطنين وراحتهم.

وكذلك السلع التي كانت في أسواق مخصصة للسلع الضرورية التي تُعرض دورياً أو حسب الحاجة، مثل الحبوب والأدوات المنزلية والأثاث. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أسواق للسلع الكمالية، مثل المجوهرات والمنتجات المحلية والمستوردة، وكذلك أسواق مخصصة لسلع الاستهلاك اليومي، وخاصة الأغذية.

كما ضمت الأسواق محلات لضرب النقود، مثل دار السك أو دار الذهب أو دار الفلوس، بالإضافة إلى معاصر الزيت والطواحين الواقعة على نهر بردى، والأحياء الجديدة خارج السور مع مساجدها الجامعة (البلاذري، 1992: 143)، يتناول النص تنوع السلع والأسواق في المدينة، موضحًا توزيعها بين الضرورية والكمالية، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالأسواق، فتكونت للباحثة عدة النقاط الرئيسية أهمها تنوع السلع حيث يُشير النص إلى وجود أسواق مخصصة للسلع الضرورية التي تُعرض دورياً أو حسب الحاجة، مثل الحبوب والأدوات المنزلية والأثاث. هذا التنوع يعكس أهمية تلبية احتياجات المجتمع الأساسية ويُظهر كيف كانت هذه الأسواق تلعب دورًا حيويًا في الحياة اليومية، وكذلك السلع الكمالية أو ذات الترف فيتطرق النص إلى وجود أسواق مخصصة للسلع الكمالية، مثل المجوهرات والمنتجات المحلية والمستوردة. هذا يُظهر جانبًا من جوانب الرفاهية في المجتمع، حيث كانت المجوهرات والسلع الفاخرة تُعتبر جزءًا من ثقافة الاستهلاك، وهذا يعكس مستوى معيشة المجتمع الأموي، وأيضاً لاحظ الباحثان أن سلع الاستهلاك اليومي يُبرز النص أيضًا وجود أسواق مخصصة لسلع الاستهلاك اليومي، وخاصة الأغذية. هذا يُظهر أهمية توفر

المواد الغذائية بشكل مستمر، مما يعكس نمط الحياة اليومي للسكان واحتياجاتهم الأساسية، وهناك أنشطة اقتصادية إضافية يحددها النص وجود محلات لضرب النقود، مثل دار السك أو دار الذهب أو دار الفلوس. هذا يشير إلى تطور النظام النقدي وضرورة وجود مراكز لصك العملات، مما يعكس تقدم الاقتصاد المحلي.

كما يُشير إلى وجود معاصر الزيت والطواحين على نهر بردى، مما يدل على أهمية الزراعة والصناعات الغذائية في الحياة الاقتصادية، ويوضح النص أنه يوجد أحياء الجديدة خارج السور مع مساجدها الجامعة، مما يدل على التوسع العمراني والتطور الحضاري. وجود المساجد يُشير إلى أهمية الحياة الدينية في المجتمع، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي.

المبحث الثاني: صفات وألقاب مراقبي الأسواق في الدولة الأموية

كان من الضروري للخلفاء وولاة الأمر اختيار أشخاص يتمتعون بصفاتى حسنة للقيام بمهمة الرقابة على الأسواق، نظرًا لحساسية هذه المهمة، حيث كانوا مسؤولين أمام الله والخليفة عن تحقيق العدالة وإنصاف الناس. ورغم أن المصادر التاريخية لم تذكر صفات وألقاب محددة لهؤلاء المراقبين في العصر الأموي، إلا أنه يمكن استنتاج بعضها من خلال بعض الروايات والمصادر. إذ يبدو أن مهمة ضبط الأسواق ومراقبتها في تلك الفترة كانت تشبه إلى حد كبير وظيفة المحتسب (ابن الأثير، 1995: 249.4)، ونجد أن أن عناية الأمويين بالأسواق تتطلب منهم رقابة اقتصادية كبيرة وتتطلب هذه الرقابة اختيار المراقبين للأسواق خلال العصر الأموي، مسلطًا الضوء على صفاتهم وواجباتهم، حيث أوضح النص إلى أن الخلفاء وولاة الأمر كانوا بحاجة إلى اختيار أشخاص ذوي صفات حسنة للقيام بمهمة الرقابة على الأسواق. هذا يؤكد على حساسية هذه المهمة ودورها في الحفاظ على النظام والعدالة في المجتمع، ونتج عن هذه المسؤولية أمام الله والخليفة حيث يُبرز النص أن هؤلاء المراقبين كانوا مسؤولين أمام الله والخليفة، مما يعكس الأبعاد الأخلاقية والدينية لهذه المهمة. هذا يشير إلى أن الرقابة على الأسواق لم تكن مجرد وظيفة إدارية، بل كانت تتطلب التزامًا أخلاقيًا، وعدم تحديد الصفات والألقاب ويلاحظ النص أن المصادر التاريخية لم تحدد صفات وألقاب هؤلاء المراقبين بشكل دقيق، مما قد يدل على عدم وجود معايير موحدة أو معروفة في ذلك الوقت. ومع ذلك، يُشير إلى إمكانية استنتاج بعض الصفات من الروايات والمصادر المتاحة، حيث تشابه مع وظيفة المحتسب، ويُقارن النص بين مهمة ضبط الأسواق ومراقبتها ووظيفة المحتسب، مما يعكس دور المراقبين في الحفاظ على النظام والسلوك الاجتماعي. وظيفة المحتسب كانت معروفة بمراقبتها للأسواق وضمان العدالة، مما يُظهر تقارب الأدوار بينهما.

دور المحتسب في الرقابة على الأسواق وأسعارها:

كان المحتسب[1] (ابن الأخوة، د.ت: 7)، المعروف في أيام الراشدين بعامل السوق، يُختار من بين الأشخاص ذوي العدالة والمهابة والصرامة، الذين يتمتعون بالتقوى والعفة عن أموال الناس. وكان من الضروري أن يكونوا على دراية بالمنكرات الظاهرة وأحكام الشريعة. تشمل مهامهم مراقبة العبادات، مثل صلاة الجمعة وصلاة الجماعة في المساجد، وإقامة الأذان وصيام رمضان.

كما كانوا مسؤولين عن مراقبة المعاملات التجارية، بما في ذلك الموازين والمكاييل والنقود، والتأكد من عدم وجود غش أو بيوع فاسدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت تشمل مسؤولياتهم مراقبة الأطعمة والأشربة ومواقع تحضيرها وبيعها، فضلاً عن الملابس والأقمشة ومحلات الصياغة والصرافة. كما كانوا يتولون تنظيم المرور ومنع المضايقات والتعديات على الطرق، بالإضافة إلى الفنادق والحمامات، وكل ما يتعلق بالمعايش والمصالح العامة في المدينة (اليعقوبي، 2010: 351.2)، ومما سبق نجد أن دور المحتسب في العصور الراشدية، كان يُختار المحتسب من ذوي العدالة والمهابة، مما يعكس أهمية النزاهة في هذا المنصب، ويتضح من ذلك أنه ذات الصفات المثلى مثل التقوى والعفة تدل على ضرورة التزام المحتسب بالأخلاق، ولهذا لاحظ الباحثان أنه على دراية بالمنكرات وأحكام الشريعة، مما يشير إلى أهمية الجانب الديني والمعرفي في أداء واجباته، مثل تشمل صلاة الجمعة والجماعة، مما يعكس دور المحتسب في الحفاظ على الشعائر الدينية، ومراقبة المعاملات التجارية والتأكيد على نزاهة التجارة، ومنع الغش، مما يعكس أهمية الأمانة في السوق، ومراقبة الأطعمة والمشروبات، يدل هذا على حرص المحتسب على صحة المجتمع وسلامته، والمحتسب كان شخصية محورية في المجتمع، يجمع بين المسؤولية الدينية والاجتماعية، مما يعكس التزام الدولة الإسلامية بتنظيم الأمور الحياتية وحماية حقوق المواطنين.

المفتش على الأسواق:

كانت الأسواق تخضع لموظف يُعرف بـ"عامل السوق"، الذي كان يقوم بمراقبة الموازين والمكاييل وحل الخلافات التي تنشأ بين الباعة (أبو خليل، 2002: 252). كما كان يتولى مراقبة أصحاب المهن المختلفة، بما في ذلك الصناع والتجار، بشكل حازم، بالإضافة إلى حماية الأسواق ليلاً من اللصوص وقطاع الطرق.

[1] **الحسبة:** من قواعد الأمور الدينية وقد كان أيمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحيتها وجزيل ثوابها وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس .

شملت مهامه أيضًا مراقبة الأخلاق العامة، مثل منع الاتجار بالسلع المحرمة ومنع السحر والشعوذة. لذا، يمكن القول إن دور هؤلاء المراقبين كان يتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (اليعقوبي، 2010: 352.2)، ويستشف مما سبق أن المحتسب من مهامه مراقبة الأخلاق العامة حيث المحتسب كان مسؤولًا عن التأكد من أن الناس يتبعون القيم والأخلاق المتعارف عليها في المجتمع، ويشمل ذلك منع الاتجار بالسلع المحرمة، مثل الخمور أو المواد الممنوعة، مما يعكس التزام المجتمع بالقيم الدينية، وأيضاً يمنع السحر والشعوذة من الممارسات التي تتعارض مع التعاليم الإسلامية، لذا كان من واجب المحتسب منعها لحماية المجتمع من التأثيرات السلبية، لأنها تنعكس على المجتمع الأموي بالمضرة، وخلاصة القول يمكن تقول: إن المحتسب لم يكن مجرد مراقب تجاري، بل كان أيضًا حارسًا للقيم والأخلاق، مما يعكس دورًا شاملًا في تنظيم المجتمع.بهذه العمال الجليلة، يتضح أن دور المحتسب كان متكاملًا، يجمع بين الجانب الديني والاجتماعي، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك أخلاقيًا.

حماية حقوق التجارة:

ومن عناية الخلفاء في الدولة الأموية كانوا يختارون الأشخاص الذين يمتلكون صفات حسنة لمهمة الرقابة على الأسواق، نظرًا لحساسية هذه المهمة. كان من واجب هؤلاء المراقبين حماية حقوق التجارة، بما في ذلك مراقبة السلع المستوردة والصادرة، وكذلك متابعة أماكن تخزين المواد وغيرها من الجوانب المتعلقة بالتجارة (اليعقوبي، 2010: 353.2).

المبحث الثالث: التجارة الخارجية ودورها ازدهار الأسواق الداخلية

ساهمت التجارة الداخلية في تعزيز التبادل التجاري بين المدن وبلاد الشام، حيث كانت الأسواق في المدن هي المركز الرئيسي لهذا النشاط التجاري. في حين كانت التجارة الخارجية تعتمد على الطرق البرية والبحرية، مع وجود موانئ لتصدير واستقبال البضائع (لبيد، 1962: 251)، ونتمكن من استنتاج الآتي: أن التجارة الداخلية وهي تعزيز التبادل التجاري حيث يشير النص إلى أهمية التجارة المحلية في دعم الأسواق والاقتصاد وتسهيل حركة السلع بين المدن، وكذلك: المراكز التجارية وهي ترتكز على الأسواق كأماكن حيوية لتجمع التجار والمستهلكين، مما يعكس دورها في تعزيز النشاط الاقتصادي، وكذلك التجارة الخارجية وهي مكونة من الطرق البرية والبحرية وتوضح كيفية تواصل البلاد مع الدول الأخرى، مما يدل على أهمية النقل في التجارة، وأما الموانئ التجارية لها دور كبير كحلقة وصل بين الأسواق المحلية والأسواق العالمية، حيث تُستخدم لتصدير واستقبال البضائع، ومن كل هذا خلاصة القول أن الأسواق الأموية تنمي التجارة من النوعين بعضهما؛ فالتجارة الداخلية

تدعم الاقتصاد المحلي، في حين أن التجارة الخارجية توسع نطاق السوق، والتجارة كانت عنصرًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في ازدهار المدن الأموية وتعزيز الروابط التجارية بين الدولة الأموية والدول الأخرى.

ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية، ولوسائل التعامل التجاري من نقود من بعد ضرب عبد الملك بن مروان للعملة وإلى أنواع الرسوم التي التزم التجارة بدفعها ولأهم الموازين والمكاييل الشائعة لاستخدام في الأسواق الدولة الأموية وازدهرت التجارة الداخلية والخارجية في الدولة الأموية باستثناء فترة نهاية الدولة الأموية إن التجارة الداخلية كانت نشطة لتنوع وتباين منتجات المدن الأموية وقد شكلت المنسوجات والمواد الغذائية وخاصة القمح جوهر (ابن الأثير، 1995: 240.4)، ويستنطق من النص هذا عدة قضايا تجارية أهمها: الفقرة تتناول ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في الدولة الأموية، مع التركيز على بعض العوامل المؤثرة. إليك مناقشة شاملة لها:ازدهار التجارة الداخلية والخارجية حيث يشير النص إلى نشاط اقتصادي قوي، مما يدل على استقرار الدولة الأموية وقدرتها على دعم التجارة، وقد أهتموا الأمويون بوسائل التعامل التجاري فقد بذلوا عناية فائقة لضرب العملة إي إصدار النقود أموية كوسيلة لتسهيل المعاملات التجارية، مما يعكس تطور النظام المالي، وبهذا تكونت أنواع الرسوم لتنظيم المالي الذي كان مفروضًا على التجارة، مما يعكس الجهود الخلفاء الأمويين لتنظيم الأسواق، وأيضاً إهتم الأمويون بالموازين والمكاييل التي هي عماد ونجاح الأسواق وحفظ حقوق البائع والشاري، وكانت ضرورية لضمان العدالة في المعاملات التجارية، مما يعزز الثقة بين التجار والمشترين، وأيضاص وحدوا المعايير التي تساعد على تقليل الغش ويعزز من جودة المنتجات المتداولة في الأسواق، وبهذا أصبحت أسواق الأمويون ذات تنوع في السلع منها المنسوجات والمواد الغذائية وذكر النص القمح حيث كان جوهر التجارة، مما يدل على أهمية الزراعة في الدولة الأموية ودعم الاقتصاد الأموي.

كانت طرق القوافل الداخلية خلال العصر الأموية على النحو التالي:

أ) اتجهت بعض القوافل من تبوك[1] (البكري، 1998: 283.1) في شمال الحجاز إلى بصري، التي كانت من المدن التجارية الهامة في فلسطين، حيث كانت ملتقى القوافل بين الخليج العربي والبحر المتوسط والحجاز.

ب) كان هناك مسلك آخر للقوافل نفسها، حيث تسير في طريق ممهّد أنشأه الرومان، وينتهي في غزة.

[1] **تبوك:** وهي من أدنى أرض الشام.

ج) كما كان هناك طريق يمتد من حوان مار بدمشق إلى مأب، حيث يلتقي بطرق القوافل القادمة من الحجاز (اليعقوبي، 2010: 353.2).

الفصل الثالث: نماذج من إجراءات التي قام بها الأمويين التي ساهمت في تغير الجانب الاقتصادي والاجتماعي

قام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بضرب عملة إسلامية كخطوة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة الأموية. وقد أسهمت هذه الخطوة في زيادة كمية النقود المتداولة في الأسواق وتعزيز النشاط التجاري (اليعقوبي، 2010: 360.2).

عمل الخلفاء الأمويون على توحيد المكاييل والأوزان في جميع أنحاء الدولة، حيث كانوا حريصين على ضمان دقتها وصحتها (اليعقوبي، 2010: 360.2).

المبحث الأول: أثر الأسواق على الجانب الاجتماعي

كان للأسواق أثر كبير في الحياة الاجتماعية، حيث كانت تمثل مكانًا يلتقي فيه المسلمون وغيرهم، مما يتيح لهم التعارف والتواصل. وقد اختلطت فيها عناصر السكان المختلفة من عرب وأعاجم ومسلمين وأهل ذمة[1] (الميمي، 1998: 193)، كما أصبحت الأسواق مركزًا من مراكز الحياة السياسية، حيث كان الناس يجتمعون تحت ستار التجارة بعيدًا عن أعين رقباء الولاة والحكام، مما قد يتيح لهم تدبير المؤامرات وحياكة خيوط الفتن (اليعقوبي، 2010: 355.2). ويتضح مما سبق أن النص السابق يتناول دور الأسواق في الحياة الاجتماعية والسياسية، مع التركيز على تأثيرها على التواصل بين مختلف فئات المجتمع، حيث كان له الأثر الاجتماعي للأسواق، ومكان الالتقاء في الأسواق إلى كونها فضاءً يجمع بين المسلمين وغيرهم، مما يعزز من التعارف والتواصل بين مختلف الفئات، وبهذا يتم اختلاط العناصر السكانية حيث يعكس التنوع الموجود في الأسواق الأموية ، حيث يجتمع العرب والأعاجم والمسلمون وأهل الذمة، مما يدل على تعددية المجتمع وتفاعله، وأما الاثر السياسي للأسواق فقد وضح النص كيف أصبحت الأسواق مكانًا للتجمعات السياسية، بعيدًا عن أعين السلطات، وخلاصة القول في هذا المضمار أن الأسواق تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث تسهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية وتوفير بيئة للتبادل السياسي، وأن الأسواق ليست مجرد أماكن للتجارة، بل كانت أيضًا ساحات للتفاعل الاجتماعي والسياسي، مما يعكس تعقيد الحياة في تلك الفترة.

[1] الذمة: هي عهد والعهد أي الميثاق .

كما هو معروف، كانت لسوق عكاظ شهرة واسعة، حيث كان يمثل مكانًا مميزًا للتجارة والأدب. لذلك، حرص العرب بعد انتهاء الفتوحات العربية الإسلامية على إنشاء الأسواق، التي أصبحت مراكز حيوية للتجارة. وقد أولى الخلفاء الأمويون وولاة الأمر اهتمامًا كبيرًا بهذه الأسواق، حيث لم يمنعهم انشغالهم بالفتوحات الإسلامية ونشر الإسلام من تنظيمها والاعتناء بها (الطبري، 231.5).

كان عبد الرحمن بن حبيب الفهري مثالًا على ذلك، حيث اعتنى هذا الوالي بطريق القوافل الممتد بين جنوب مراكش وأودفست. وقد حفر العديد من الآبار لتسهيل وصول القوافل إلى غرب السودان في قارة أفريقيا، بهدف الحصول على الذهب والموارد الأخرى، بالإضافة إلى نشر الإسلام واللغة العربية في تلك المناطق (إبراهيم، 2002)، يتأكد من النص أنه يتناول دور عبد الرحمن بن حبيب الفهري في تعزيز التجارة والتنمية في الولايات التي كان والياً عنها، وتعدّ شخصيته شخصية المحورية يُظهر النص كيف كان هذا الوالي نموذجًا للقيادة الفعالة، مما يعكس أهمية الأفراد في تطوير المجتمعات، حيث الاهتمام بالطرق القوافل ويدل هذا على أهمية تحسين شبكات النقل الأموية ، حيث يعتبر الطريق رابطًا حيويًا للتجارة بين الولايات، وبين الدولة الأموية والدول المجاورة الأخرى، وكذلك ساهمت هذه الجهود في تسهيل حركة القوافل وراحتها حيث حفر الآبار ، مما يعكس التفكير الاستراتيجي في دعم التجارة في الدولة الأموية، ومن بين الأبعاد الاقتصادية هو الوصول إلى غرب السودان يشير هذا إلى الطموح التجاري لعبد الرحمن، حيث كان الهدف هو الحصول على الذهب والموارد القيمة الأخرى، وبهذا يعكس أهمية هذه الأنشطة في تعزيز الاقتصاد الأموي والدولي، وأيضاً له أبعاد الثقافية والدينية حيث نشر الإسلام واللغة العربية يُبرز النص كيف كانت التجارة وسيلة لنشر الثقافة والدين، مما يعكس العلاقة بين الاقتصاد والثقافة في تلك الفترة، وخلاصى قول الاباحثة إن عبد الرحمن بن حبيب الفهري كان شخصية بارزة في تعزيز التجارة والتنمية، حيث جمع بين الأبعاد الاقتصادية والثقافية في جهوده.

بالتالي، يعكس النص دور الأفراد في تشكيل التاريخ الاقتصادي الأموي من خلال جهودهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة ونشر الثقافة.

المبحث الثاني: أثر الأسواق على الجانب الاقتصادي

ساهمت الأسواق في تنشيط الحياة الاقتصادية بشكل كبير. فقد ساعد وجود الأسواق التجارية في المدن على إنشاء مرافق لتقديم الخدمات للسكان المحليين والوافدين، مما أتاح فرص عمل وجذب الأيدي العاملة. كما وجد أهل الريف حول هذه المدن مجالاً لتصريف وبيع إنتاجهم الزراعي، مما

دفعهم إلى زيادة نشاطهم الزراعي لتلبية احتياجات الأسواق من المواد الغذائية والتموينية. ونتيجة لذلك، نشطت حركة التجارة الداخلية (إبراهيم، 2002: 66)، يبدو مما سبق أن النص يتناول دور الأسواق في تنشيط الحياة الاقتصادية في الدولة الأموية، مع التركيز على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن نشاط الحياة الاقتصادية له الأثر الإيجابي للأسواق على الاقتصاد الأموي، مما يعكس أهمية التجارة كعصب للحياة الاقتصادية، وكذلك إنشاء مرافق الخدمات للسكان الأمويين والوافدين على الدولة الأموية، ويدل هذا على كيف كانت الأسواق توفر خدمات متنوعة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة، ويوجد فرص العمل في الأسواق حيث أنها لم تكن مجرد أماكن للتجارة، بل كانت أيضًا مصدرًا لفرص العمل، مما يعزز النشاط الاقتصادي، وينتج عن النص أن بيع الإنتاج الزراعي كان أساسه الفلاحون من الأسواق كوسيلة لتسويق منتجاتهم، مما يعزز العلاقة بين المدن والأرياف، يشير النص إلى أن الطلب في الأسواق دفع الفلاحين إلى تحسين إنتاجهم، مما يعكس التفاعل الديناميكي بين الزراعة والتجارة، وكذلك يبرز النص كيف ساهمت هذه التفاعلات في زيادة حركة التجارة، مما يعزز من الاقتصاد المحلي ويعكس استقرار المجتمع الأموي.

كان للخليفة عبد الملك بن مروان (26-86 هـ/646-705م) دور فعال في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والاقتصادي لدعم أركان الدولة. وكانت الخطوة الأولى هي تعريب الدواوين[1] (أبو خليل، 1993: 193)، حيث تم الانتقال من اللغات التي كان يعتمد عليها الروم والفرس إلى اللغة العربية. أما الخطوة الثانية، فكانت تهدف إلى تحرير الدولة الإسلامية من السيطرة المالية البيزنطية، حيث أصدر الدنانير الإسلامية (الطبري، 1971: 233.5)، من النص السابق الذي أورده الطبري حيث تناول فيه دور الخليفة عبد الملك بن مروان في تنفيذ إصلاحات إدارية واقتصادية مهمة خلال حكمه، أولها الإصلاح الإداري والاقتصادي كان له الدور الفعال الذي يبرز النص أهمية عبد الملك كقائد يسعى لتحديث الدولة الأموية وتعزيز قوتها من خلال إصلاحات شاملة، وخاصة في تعريب الدواوين ونتج عنه عدة قضايا في التاريخ الأموي أهمها الخطوة الأولى التي تشير إلى قرار تعريب الدواوين الدولة الأموية كخطوة استراتيجية لم يسبقها أحد عليها، وكذلك اللغات السابقة كانت الدواوين تعتمد على اللغات الأجنبية مثل اليونانية والفارسية، وهذا الانتقال إلى اللغة العربية يعكس تحولًا جوهريًا في الهوية الثقافية والسياسية للدولة الأموية وما بعدها من الدول، وكذلك تحرير الدولة الأموية من السيطرة المالية حيث يُشير إلى سعي عبد الملك للاستقلال المالي عن البيزنطيين والفرس وبكل هذا الاستقلال تم إصدار الدنانير الإسلامية الأموية حيث يعكس هذا القرار أهمية إنشاء نظام نقدي

[1] **الديوان:** كلمة فارسية معناها سجل أو دفتر.

خاص بالدولة الإسلامية، مما يعزز من سيادتها الاقتصادية ويقلل من اعتمادها على العملات الأجنبية.

وخلاصة القول كان هناك أهمية شاملة وهي دعم أركان الدولة الأموية وترجع هذه الإصلاحات إلى جهود الخليفة عبد الملك بن مروان في تعزيز استقرار الدولة وتعزيز مؤسساتها، مما كان له تأثير طويل الأمد على تطور الدولة الأموية.

الخاتمة

بعد إنتهاء هذا البحث يمكن القول أن الأمويين استطاعوا وعلى الرغم من حداثة دولتهم وكثرة الفتن والمشاكل السياسية التي واجهتهم، تمكنوا من ضبط وتشكيل الأسواق وفرض الرقابة كنوع تطبيق لشريعة الله الذي أمر الناس بالمعروف ونهاهم عن المنكر. وفيما يلي أهم النتائج:

- بقيت الأسواق من دون بناء يحددها أو سقوف تغطيها حتى العصر الأموي فكان الأمويين اول من بني للأسواق أبنية مستقلة .
- كانت وظيفة الرقابة على الأسواق في العصر الأموي أساس لمنصب الحسبة الذي ظهر قبل الدولة الأموية.
- تأكيد واهتمام الخلفاء الأمويين وعمالهم بتوحيد المكاييل والأوزان، كنوع من الرقابة على الأسواق.
- تعددت مهام المراقبون على الأسواق، وتطورت مع اتساع أركان الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي.
- أظهرت الأسواق في العصر الأموي نمواً ملحوظاً في حركة التجارة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد.
- تمثل تنوع السلع المتاحة في الأسواق انعكاساً للاتصالات التجارية مع مناطق مختلفة، مما ساعد على إثراء الحياة اليومية.
- ساهمت الأسواق في تطوير البنية التحتية للمدن، مثل الطرق والمرافق العامة، مما عزز من سهولة التنقل والتجارة.
- أدت الأسواق إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية، حيث أصبحت مركزًا لتفاعل الأفراد من مختلف الطبقات.
- لعبت النساء دورًا مهمًا في التجارة، مما ساهم في تعزيز مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية.

- ساهمت الأسواق في تعزيز التبادل الثقافي والفكري، مما أثرى المجتمع الأموي.
- ساهمت الأسواق في تشكيل هويات اجتماعية جديدة مرتبطة بالتجارة والثراء.
- أدت النشاطات التجارية إلى تحقيق استقرار الأسواق في الدولة الأموية مما ساهم في تقليل الفقر.

المراجع

إبراهيم. حقي إسماعيل (2002). *أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية*، دار الفكر للطباعة، عمان، ط1.

ابن الأثير، محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد (1995). *الكامل في التاريخ*، تح: محمد يوسف، دار الكتاب، بيروت.

ابن الأخوة، محمد بن محمد أحمد القرشي (د.ت.). *معالم القربة في أحكام الحسبة*، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط1.

ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن (1961). *فتوح مصروأخبارها*، دار الخانجي ،القاهرة، ط1 .

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1998). *لسان العرب*، ج3، دار صادر، بيروت، د.ت .

أبو خليل، شوقي (1993). *الحضارة العربية الإسلامية*، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب، ط1.

البكري، أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز (1998). *معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع*، تح: جمال طلبة،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

البلاذري، أحمد بن يحي (1992). *فتوح البلدان*، تح: رضوان محمد رضوان، ط1، دار أقرأ، بيروت.

التوحيدي، أبو عيان (2003). *الامتاع والمؤانسة*، دار الجيل، بيروت، ط1 .

جمال، محمد عبد المنعم (1986). *موسوعة الاقتصاد الإسلامي*، دار الكتاب، بيروت، ط2.

الحسين، قصبي الحسين (2002). *الحضارة العربية الإسلامية في العصر الأموي*، دار الفكر، بيروت، ط1.

الحموي، ياقوت (د.ت.). *معجم البلدان*، تح: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط .

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1986). *أساس البلاغة*، دار الكتاب، بيروت، ط1.

الطبري، محمد ابن جرير الطبري (1971). *تاريخ الرسل والملوك*، تح: محمد أبو الفصل، دار المعارف، مصر، ط4 .

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد يعقوب (1993). *القاموس المحيط*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3.

الكعبي، عبد الحكيم (2010). نظم الأسواق في المدينة الإسلامية، *مجلة العربي*، العدد619 .

لبيد، إبراهيم أحمد (1962). *الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي*، بغداد، ط1 .

المي، حسن (1998). *أهل الذمةفي الحضارة الإسلامي*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

نجـم، زيـن الـدين شـمس الـدين (2006). *معجـم الألفـاظ والمصـطلحات التاريخيـة*، منشـورات الزهـراء كمبيوسنتر، القاهرة، د.ط .

اليعقوبي، أحمد بن يعقوب (2010). *تاريخ اليعقوبي*، تح: عبد الأمير منها، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1.